"التَّوَهُّمُ": دراسة في كتاب سيبويه

راشد أحمد جراري*

* حصل على الدكتوراه في اللغة العربية (النحو والصرف) من جامعة القاهرة 1993م.
يعمل أستاذاً مساعداً بكلية التربية الأساسية - الكويت.

AJH
99

الملخص

هذه دراسة لظاهرة لغوية، أردت تأصيلها من خلال بحثها في كتاب سيبويه إمام النحويين، وهي ظاهرة التوهم في النحو العربي. وقد بدأت البحث بمقدمة عن كتاب سيبويه وأهميته، ومدى اهتمام العلماء به، وبعض من سمات منهج سيبويه في الكتاب.

وتحدثت بعد ذلك عن معنى التوهم لغة واصطلاحاً، وأنه تنزيل المعدوم منزلة الثابت أو العكس، ويسمى في غير القرآن التوهم. أما في القرآن فهو الحمل على المعنى، فيقال مثلاً: معطوف على المعنى أو مجزوم على المعنى. ثم تتبعت مواضع التوهم بعد استقرائها في الكتاب، شارحاً إياها، موضّحاً مراد سيبويه بالتوهم في كل موضع على حدة.

ثم أتبعت ذلك ببعض من مواضع التوهم التي لم يذكرها سيبويه، وزادها مَن بعده. ثم أنهيت البحث بخاتمة أودعتها أهم ما تمخضت عنه الدراسة من نتائج. وقد أبانت الدراسة عن كثرة المواضع التي كان التأويل فيها مبنيًّا على التوهم، سواء كان المنطوق شعراً أو نثراً، وحتى في القرآن الكريم. مما يدل على أن التوهم وسيلة مهمة من وسائل تأويل الكلام إذا خرج عن قياسه.

مقدمة

كان كتاب سيبويه - ولا يزال - دستور العربية. ومرجعها الأول وكانوا يسمونه قديماً قرآن النحو[1]، فكان منهم من يختمة كل فترة محددة، كأنما يتلوه تلاوة القرآن، وكان منهم من يحفظه عن ظهر قلب[2].

قال أبو جعفر النحاس[3]: لم يزل أهل العربية يفضلون كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، حتى لقد قال محمد بن يزيد[4]: لم يُعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج مَن فهمه إلى غيره.

ومما يدل على اهتمام أهل اللغة به في القديم، ذلك الزخم من المؤلفات التي شرحته أو شرحت مشكلاته ونكته وأبنيته وشواهده، أو اختصرته أو اختصرت شروحه. أو اعترضته وأوردت تلك الاعتراضات، وقد بلغ ذلك منذ تأليفه حتى القرن التاسع الهجري نحو خمسة وخمسين مؤلفاً[5].

ومما يزيد الكتاب أهمية في القديم والحديث أنه جمع لغات العرب فأوعى، وصنفها من حيث القلة والكثرة، والحسن والقبح، وما وافق القياس وما شذ عنه، إلى غير ذلك، حتى ورد عن المبرد أن المفتشين من أهل العربية، ومن له معرفة باللغة، تتبعوا على سيبويه الأمثلة، فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة. . .[6].

وقد كان سيبويه معتدًّا بالمسموع عن العرب، جاعلاً إياه في الصدارة فكان دائماً يعزو ما يذكره إلى العرب، فكثرت في كتابه هذه العبارات: وجميع ما وصفناه سمعناه عن العرب. . سمعناه عن الخليل عن العرب. . رواه الخليل ويونس عن العرب. . وغيرها[7].

وكان أيضاً يدعو إلى اقتفاء كلام العرب والسير عليه، فكان يقول: فأَجْره كما أجرت العرب. . فهذا يدلك ويبصرك أنه ينبغي أن تُجرى هذه الحروف كما أَجرت العرب، وأن تعني ما عنوا - فاستحسن من هذا ما استحسنت العرب وأجزه كما أجازته. . فاستعمل من هذا ما استعملت العرب. . فإنما ينتهي بها

حيث انتهت العرب.. فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر.. ولو قالت العرب.. لقلته ولم يكن بد من متابعتهم.. وغير ذلك[8].

وكان يبرئ ساحته مما لم يسمعه عن العرب حتى ولو كان قياساً، فمن ذلك قوله[9]: ولا نعلمهم أضافوا، ولا يستنكر أن تضيفها ولكن لم أسمعه من العرب. وقال في تكسيرهم: «رَحَى» على «أرحاء» ولم يكسروها على غير ذلك[10]: ولو فعلوا كان قياساً. ولكني لم أسمعه. ومن ذلك قوله[11]: فهذا أقوى من أن أُحدث شيئاً لم تكلم به العرب.

وكان يتوقف فيما خرج عن القياس حتى يؤيده السماع، فيقول[12]: وذا لا يُجسر عليه إلا بسماع.. وهذا يُسمع ولا يُجسر عليه ولكن يُجاء بنظائره بعد السمع.. ولولا هذا الثبت لحمل على الكثير.

وينفي سيبويه أن تتكلم العرب بالخطأ فيقول[13]: وإنما امتنعوا أن يثنوا «عشرون» حيث لم يجيزوا «عشرونان»، واستغنوا عنها بأربعين، ولو قلت ذا لقلت: مائتانان وألفانان واثنانان. وهذا لا يكون. وهذا خطأ لا تقوله العرب.

وقد عُرف كتاب سيبويه بصعوبته، فقد أثر عن المبرد أنه كان يقول لمن أراد أن يقرأ عليه الكتاب: هل ركبت البحر؟ تعظيماً واستصعاباً لما فيه[14].

وترجع صعوبته إلى عدة أمور منها

1 - ما اكتنف أساليبه من الغموض أحياناً، وما في عباراته من الخفاء. قال ابن كيسان[15]: نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحق، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذهبهم».

2 - عدم ثبات بعض مصطلحاته، فكان أحياناً يعبر عن الشيء الواحد بأكثر من مصطلح، ويرجع ذلك لكونه أول كتاب في النحو، وقد ألف في وقت لم تستقر فيه المصطلحات بعد.

3 - عدم ترتيب الأبواب النحوية، فضلًا عن أن الباب الواحد غالباً ما يكون مفرقاً في ثنايا الكتاب.

4 - تداخل مسائل النحو والصرف واللغة.

5 - ما يبدو في بعض مواقفه من تناقض، مما أدى إلى اختلاف النقل عنه، ولهذا ما له من أثر في إذكاء الخلاف النحوي.

وقد اخترت موضوعاً للتعرف عليه من كتاب سيبويه، وهو ظاهرة التوهم في النحو العربي، محاولاً بذلك ركوب البحر.

التوهّم

تذكر المعاجم أن التَّوَهمُّ هو الغلط أو السهو، فيقال: وهم في الحساب وغيره، يوهم وهماً: غلط فيه وسها، أو ترك منه شيئاً. وتوَهمَّ الشيء: تخيله وتمثله كان في الوجود أو لم يكن. وتوهمت الشيء وتفرسته وتوسمته وتبينته بمعنى واحد. قال زهير[16]:

وَقفتُ بها من بعد عشرينَ حجة فلأياً عرفتُ الدار بعد تَوَهُّمِ

وقال النابغة[17]:

توهُّمتُ آياتٍ لها فعرفتُها لستة أعوامٍ وذا العامُ سابع

أي أنه لم يعرف الدار إلا توهماً: لخفاء معالمها وانطماسها، إلا ما بقي منها، كالأثافي والرماد والأوتاد.

ويأتي التوهم أيضاً بمعنى الظن[18].

وهو في النحو - من خلاله استقراء مواضعه في كتاب سيبويه - تخيل وجود ما يقتضي نطقاً معيناً، وجريان الكلام عليه، أو تخيل خلو الموضع مما يقتضي ذلك. قال ابن هشام[19]: وقع في كلامهم أبلغُ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله[20]:

بدَا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

وقد جعل له شرطاً لصحته، وآخر لحسنه، فأما شرط صحته فهو صحة دخول ذلك العامل المتوَهمَّ. وأما شرط حسنه فهو كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير:

بدَا لي أني لَستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

ولم يحسن قول الآخر[21]:

وما كنتُ ذا نيربٍ فيهم ولا مُنمشٍ فيهم مُنمَلِ

وذلك لقلة دخول الباء على خبر كان، بخلاف خبري «ليس وما».

قال الرضيّ[22]: وأما في غير خبرهما (أي ليس وما) نحو: هل زيد خارج أو داخل بالجر، فضعيف نادر، لأنه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت».

وقد كان سيبويه يعبر أحياناً عن مواضع التوهم بالغلط[23] ومنه قوله[24]: فأما قولهم: مصائب فإنه غلط، وذلك أنهم توهموا أن «مصيبة»: فعيلة، وإنما هي «مُفْعِلَة». وقال أيضاً[25]: وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون «ادْعِه» من دعوَت، فيكسرون العين.. وإنما هو غلط كما قال زهير:

بدَا لي أني لَستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

ومنه قوله[26]: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون»، و«إنك وزيد ذاهبان».. فيرى أنه قال: «هم»، كما قال:

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

وقد جعله سيبويه نظيراً للنية في بعض المواضع. قال[27]: ونظير جعلهم: لم آتك ولا أتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية حتى كأنهم قالوا: لم يك إتيانٌ، إنشادُ بعض العرب قول الفرزدق[28].

مَشائيمُ ليسُوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غُرابُها

. . . لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، نووها في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول «وهذا هو المراد بالتوهم».

وقد تمثلتْ مواضعه في كتاب سيبويه في الأبواب الآتية:

1 - باب المفعول المطلق.
2 - باب المفعول معه.
3 - باب الحال.
4 - باب النعت.
5 - باب التوكيد.
6 - باب عطف النسق.
7 - باب إعراب الفعل.
8 - باب التكسير.
9 - باب التصغير.
10 - باب الوقف.
11 - بـاب الإعـــلال.

أولاً: المفعول المطلق

قال سيبويه في باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره[29]: وذلك قولك: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، ومررت به فإذا له صراخَ الثكلى. . فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه. . . فكأنه قال: فإذا هو يصوّت صوت الحمار أو يبديه. أو يخرجه صوت حمار، لكنه حذف هذا، لأنه صار «له صوتٌ» بدلاً منه. فمراده بالتوهم هنا التقدير.

فهذا أحد المواضع التي يجب فيها حذف عامل النصب في المصدر المشبه به، شريطة أن تسبقه جملة مشتملة على معناه وعلى ما هو فاعل في المعنى، مع دلالته على الحدوث، مثل قولهم: له دقٌ دقّك بالمنحار حبّ الفلفل، وله صوتٌ صوتَ حمار. ومنه قول الشاعر[30]:

لـهـا بَـعـدَ إسـنـاد الـكـلـيـم وهـدئـه ... ورنَّـة مـن يَـبـكـي إذا كـان بـاكـيـا
هـديرٌ هـديرَ الـثـورِ يَـنـفُـضُ رأسَـه ... يَـذبُّ بـروقـيـهِ الـكـلابَ الـضـواريـا

فالشاعر يصف طعنة جائفة تهدر عند خروج دمها وفوره، فنصب «هدير» على المصدر التشبيهي، والعامل فيه محذوف دل عليه ما قبله، أي تهدرُ هديرَ الثورِ.

وقول الآخر[31]:

مقذوفةٍ بدخيسِ النَّحضِ بازِلُها له صَريفٌ صريفَ القَعْو بالْمسَدِ

فهو يصف ناقة بالنشاط والقوة، فكأنها قذفت باللحم لتراكمه عليها، فانتصب «صريف» وعامله محذوف، أي: يصرف صريف القعو[32].

وفي نصب المصدر في مثل هذه الأمثلة وجهان:

الأول: أن يكون نصبه بالمصدر المذكور إذا كان في معنى الفعل، ويكون المصدر هذا مفعولاً مطلقاً أو حالاً، وفي كل فيه معنى التشبيه.

الثاني: أن يكون نصبه بإضمار فعل. والتقدير - كما في المثال المذكور سابقاً - فإذا له صوتٌ يصوّتُ صوت حمار، ويكون نصب: «صوت حمار» على المصدر أو على الحال[33]. وهو اختيار سيبويه، حيث قال[34]: كأنه توهم بعد قوله: له صوتٌ: «يُصَوِّتُ صَوتَ الحمارِ أو يُبديه».

ثانياً: المفعول معه

قال سيبويه[35] وزعموا أن ناساً يقولون: «كيف أنت وزيداً» و«ما أنت وزيداً». وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على «ما» ولا «كيف»، ولكنهم حملوه على الفعل.

وقال بعد ذلك[36]: وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب، لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً. يقولون: «ما كنت وكيف تكون»؟ إذا أرادوا معنى «مع»، ومن ثم قالوا: «أزمان قومي والجماعة»، لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيراً.. وهذا مشبه بقول صرمة الأنصاري:

بدَا لي أني لَستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً.

فالمنصوب في مثل: «كيف أنت وزيدا»، ليس معطوفاً على «كيف» ولا على «ما»، وإنما هو محمول على فعل، قدره سيبويه مضارعاً وهو «تكون» مع «كيف» وقدره ماضياً، وهو «كان» مع «ما»[37]، لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً.

وكذلك الاستفهام، لأن الفعل أيضاً يقع فيه كثيراً، فيمضي صدر الكلام وكأنه قد تكلم به وإن لم يلفظ به. ففي هذا الموضع من التوهم مثل ما في قول الشاعر:

ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

عطفاً على توهم جر «مدرك» لما كثر استعمال الباء ثمة. وإذا جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه، كما في هذا البيت، فإضمار الفعل أولى لقوته وكثرة استعماله[38].

والحاصل أن في مثل هذه الأمثلة مذهبين، وقد حكاهما سيبويه، أما الأول فهو الرفع وهو الجيد، لأنه ليس معك فعل ينصب ولا ما يعمل عمله، كما أنه لا يمتنع عطفه على ما قبله ومنه قول الشاعر[39]:

يا زبرقانَ أخا بني خَلَفٍ ما أنتَ ويبَ أبيكَ والفخرُ

فرفع «الفخر» عطفاً على «أنت» مع ما في الواو من معنى المعية.

وقول الآخر[40]:

وكُنتَ هناكَ أنتَ كريمَ قَيْسٍ فما القَيسيُّ بعدك والفَخارُ

فرفع «الفخار» عطفاً على القيسي.

وأما المذهب الثاني فهو النصب، وهو قليل في كلام العرب، كما حكي سيبويه. والرفع أجود، لأنه لا إضمار فيه. أما النصب ففيه تقدير وجود ما ليس في اللفظ، وإليه أشار ابن مالك في النظم بقوله:

وبعد ما استفهام او كيف نَصَبْ بفعل كون مُضَمَر بعضُ العربْ

وهو محمول على «كان» أو «تكون» لوقوعهما في هذا السياق بكثرة. ومنه ما أنشده سيبويه[41]:

فما أنا والسيرَ في مَتْلَفٍ يُبرِّحُ بالذَّكرِ الضَّابط[42]

فنصب «السير» بإضمار فعل، كأنه قال: «فما كنتُ والسيرَ»، أو «فما أكون أنا والسيرَ». قال في شرح المفصل[43]: ولو رفع لكان أجود.

ومنه قول الآخر[44]:

أتوعدُني بقَومِك يابنَ حجْلٍ أشاباتٍ يخَالون العبادا

بمَا جمَّعتَ من حضنٍ وعمروٍ وما حضنٌ وعمروٌ والجيادا

ومثال الاستفهام قوله[45]:

أزمانُ قومي والجماعةَ كالذي منعَ الرحالةَ أن تميلَ مَميلا

قال سيبويه[46] كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على «كان»، أنها تقع في هذا الموضع كثيراً. . فكأنه إذا قال: أزمان قومي، كان معناه: أزمان كانوا قومي والجماعة كالذي.

وهل يجوز القياس على ما ورد عن العرب من هذا القبيل منصوباً، أو يوقف به عند المسموع؟ رأيان: فمذهب بعض النحويين قياس هذا في كل شيء لكثرة ما جاء منه، وهو مذهب الأخفش.

وذهب آخرون إلى قَصْره على المسموع، لأنه شيء وقع موقع غيره، فلا يصار إليه إلا بسماع من العرب ويوقف عنده. وهو مذهب الفارسي[47].

ثالثاً: الحال

قال سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور[48]: وذلك قولك: أمّا سمناً فسَمينٌ، وأما عِلْماً فعالمٌ. . . وقد يرفع هذا في لغة بني تميم، والنصبُ في لغتها أحسَن، لأنهم يتوهمون الحال. فإن أدخلت الألف واللام رفعوا، لأنه يمتنع من أن يكون حالاً. . وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب

بالألف واللام، لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال. . وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره، فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام وتركوا القبح «. . .» ومراد سيبويه بالتوهم في هذا الموضوع هو الإعراب.

فهذا أحد مواضع وقوع المصدر حالاً عند سيبويه فتقدير قولهم: أما علماً فعالـمٌ، عنده: مهما يذكر إنسانُ في حال علم فالذي نعت عالـمٌ. كأنه منكر ما وصفه به من غير العلم.

وما بعد «أما» في مثل هذه الأمثلة إما أن يكون نكرة وإما أن يكون معرفة، فيقال:

أمّا علما فعالم، وأما العلم فعالم، وفيه مذهبان لبني تميم والحجاز.

فإن كان نكرة فنصبه أحسن عند بني تميم، لأنهم يتوهمونه حالاً، كما يجوز رفعه عندهم. أما إذا عرّف بأل فلا يكون فيه إلا الرفع عندهم، لأن دخول «أل» عليه يبعده في الحال، وهم لا يتوهمون شيئاً آخر غير الحال فيقولون: أما العلمُ فعالـمٌ، كأنهم قالوا: فأنا أو فهو عالـمٌ.

وأما الحجازيون فإنهم كما ينصبون النكرة، فإنه جائز عندهم نصب المعرفة، فيقولون: أما العلمَ فعالـمٌ، لأنهم هنا يتوهمونه مفعولاً لأجله. قال سيبويه[49]: فكأن الذي توهم أهل الحجاز البابُ الذي ينتصب لأنه موقوع له نحو قولك: «فعلتُه مخالفة ذلك». أي المفعول لأجله.

وقد جعل الأخفش المصدر المنصوب هنا مؤكداً سواء في ذلك النكرة والمعرفة[50]. وذهب بعض النحاة - منهم ابن مالك - إلى أن المنصوب بعد «أما» «نكرةً» أو معرفةً، مفعولٌ به، والعامل فيه فعل الشرط المقدر، فتقدير: أما علما فعالم: مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم. وقد علل ابن مالك اختياره هذا الوجه بثلاثة أمور هي:

1 - أن هذا التقدير لا يخرج فيه شيء عن أصله، بخلاف الحكم بالحالية، فإن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم الفاعل.

2 - كما أن هذا الوجه لا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية، حيث إن فيه عدم اطراد لجواز تعريفه.

3 - ثم إن الحكم بالمفعولية لا يمنع منه مانع في لفظ أو معنى، يؤيده الرجوع إليه على أحسن الوجهين في قول الشاعر[51]:

ألا ليتَ شعري هل إلى أُمِّ مالكٍ سبيلٌ فأمَّا الصبرُ عنها فلا صبرا

فيروى بالرفع على الابتداء، وبالنصب على تقدير: مهما تذم الصبر عنها فلا صبر، قال ابن مالك[52]، وهذا تقدير السيرافي، وهو أسهل من جعل «الصبر» مفعولاً له، وإن كان هو قول سيبويه.

وعلى هذا فالأوجه الجائزة عند **بني تميم** هي:

أمَّا عِلْماً فعالمٌ.

وأمَّا عِلْمٌ فعالمٌ.

وأمَّا العِلْمُ فعالمٌ.

وعند **الحجازيين**:

أمَّا عِلْماً فعالمٌ.

وأمَّا العِلْمَ فعالمٌ.

وأمَّا العِلْمُ فعالمٌ.

رابعاً: الصفة الجارية مجرى الفعل

قال سيبويه[53]. ومن قال: «أكَلوني البراغيثُ» قلت على حد قوله: مررتُ برجلٍ أعورَينِ أبواه، وتقول: مررتُ برجل أعورَ آباؤه. كأنك تكلمت به على حد أعورين وإن لم يتكلم به. كما توهموا في هلْكي ومَوْتي ومَرْضي أنه فُعِل بهم فجاءوا به على مثال جَرْحى وقَتْلى، ولا يقال هُلِك ولا مُرِض ولا مُوِت. فمراده بالتوهم هنا النية.

ثم استدل لذلك بقول النابغة[54]:

ولا يشعرُ الرمحَ الأصمَّ كعوبُه بثروةِ رهطِ الأعبطِ المتظلمِ

ثم قال: وأحسن من هذا: أَعُورٌ قومك؟ ومررت برجل صُمٍّ قومُه.

فحديثه هنا عن الصفة الجارية مجرى الفعل، حيث إنها تجمع جمع السلامة، إلا أنها إذا تقدمت أفردت كالفعل فيقال: مررت برجل كهل أصحابهُ، ومررت برجل شابٍّ أبواه. على إرادة: كهلين وشابيَّن أي، اكتهلوا، وشابَا، فمن قال: مررت برجل أعور آباؤه، فإنه توهم فيه «أعورين» وإن كان لم ينطق به. ومنه قول النابغة السابق، حيث جاءت كلمة «كعوبهُ» مرفوعة بالأصم المفردة تشبيهاً بما يسلم جمعه من الصفات، والأفضل أن يقال: الصم، كما قال سيبويه: وأحسن من هذا.. مررت برجل صمٍّ قوُمه، حيث إن «أصم» لا يجمع جمع السلامة.

وقد شبه سيبويه هذا التوهم بالحاصل فيما كان على فاعل من الصفات مثل: هالك، وما كان على فيْعِل مثل: مَيِّت، وما كان على فَعِيل مثل: مريض، وصفا للفاعل لا للمفعول، توهموها وصفاً للمفعول مثل: جريح وقَتيل وأسير وصَرِيع، فكما قالوا في تكسيرها: جَرحَى وقَتلى وأسْرَى وصَرعَى، جاءوا بالأخرى علي مثالها فقالوا: هَلكَى ومَوتَى ومَرضَى، توهماً أنها بمعنى المفعول.

خامساً: النعت

قال سيبويه[55]: ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ». فالوجه الرفعُ وهذا كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأن «الخرب» نعت «الجحر» و«الجحر» رفع، ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت «للضب» ولكنه نعت للذي أضيف إلى «الضب»، فجروه لأنه نكرة كالضب.

وقد سهل لهم الجر هنا - توهما - ثلاثة أشياء هي:

1 - أن «خرب» نكرة مثل «ضب».

2 - كما أنه في موضع يقع فيه نعت الضب.

3 - وأنه صار هو والضب كاسم واحد.

فذا موضع من الجر على غير القياس، يعرف بالجر على الجوار، ومنه قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب[56]: إنَّ اللهَ هو الرزَّاقُ ذو القوةِ المَتينِ» بجر المتين[57].

ومما ورد منه في الشعر قوله[58]:

كـأنَّـمـا ضـرَبـتْ قُـدَّامَ أعـيـنـهـا قُطنا بمستحصِدِ الأوتار مَحلُوجِ

فجر «محلوج» مع أنه صفة للقطن المنصوب.

وقوله[59]:

كـأنَّ نسجَ الـعـنكـبُوتِ الـمُرْمَـلِ
عـلـى ذُرا قُـلّامـهِ الـمُـهَـدَّلِ
سُـبـوبُ كـتـانٍ بـأيـدي غُـزَّلِ

فجر «المرمل» لمجاورته «العنكبوت» وهو صفة للنسج المنصوب.

وقوله[60]:

جزَى اللهُ عنى الأعورين ملامةً وعـبـدةَ ثَـغْـرَ الثَّـورةِ الـمـتـضـاخـمِ

فجر «المتضاخم» على الجوار وهو صفة «لثغر» المنصوب.

وقول الآخر[61]:

كـأنَّ ثـبـيـراً فـي أفـانـيـن ودقِـهِ كَـبـيـرُ أَنـاسٍ فـي بـجـادٍ مُـزمَّـلِ

فجر (مزمل) لمجاورته (بجاد) المجرور، وهو في الحقيقة صفة لكبير المرفوع. ومنه قوله[62]:

فـإيَّـاكُـم وحـيَّـةَ بـطـنِ وادٍ ضَـمـوز الـنَّـابِ لـيـس بـه بـسـيَّ

بجر «ضموز» لمجاورته «واد» وهو صفة للحية المنصوبة.

ويدلل سيبويه على أن الاسمين معاً بمنزلة اسم واحد، بأنك تقول: هذا حب رمان. فإذا كان لك قلت: هذا حب رماني، فأضفت الرمان إليك وليس لك الرمان إنما لك الحب. ومثله: «هذه ثلاثةُ أثوابك» فكذلك هنا تقول: هذا

جحر ضبي» وليس لك الضب إنما لك جحر ضب، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد[63].

وكان الخليل لا يجيز الجر على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التعيين والنوع والعدد. قال[64]: لا يقولون إلا: «هذا جحرا ضب خربان» من قبل أن الضب والجحر واحد، والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً. وقالوا: هذه جحرةُ ضباب خربة، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة والعدة واحدة فغلطوا».

وخالفه سيبويه قائلاً[65]: ولا نرى هذا والأول إلا سواء، لأنه إذا قال: «هذا جحر ضب متهدم» ففيه من البيان أنه ليس بالضب، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب».

ففي الأول قرينة معنوية وهي أن التهدم لا يكون وصفاً للضب وإنما هو للجحر، كما أن في الثاني قرينة لفظية وهي ضمير التثنية في «خربان» للجحرين. ثم استدل سيبويه لذلك بقول العجاج السابق:

كأنَ نَسجَ العَنكبوتِ المرملِ

بجر «المرمل» لمجاورته «العنكبوت» والنسج مذكر والعنكبوت أنثى.

فهذا موضع يكون فيه الجر على غير ما هو له دون رابط، متى أمن اللبس واتضح المعنى، حيث يجر ما حقه الرفع أو النصب لمجاورته المجرور، فيتوهم أنه مجرور، يحملهم على ذلك قرب الجوار، وأمن اللبس. فيجعل ما هو نعت للأول معنى، نعتاً للثاني لفظاً، وذلك للاتصال بين المضاف والمضاف إليه، ولهذا الاتصال الحاصل بينهما، جاز كذلك أن يضاف لفظاً المضاف إليه، إلى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف. كقولهم: هذا جحر ضبٍّي، وهذا حب رماني، والذي لك الجحر والحب لا الضب والرمان[66].

سادساً: التوكيد

قال سيبويه[67]: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: «إنهم أجمعون ذاهبون».

«وإنك وزيد ذاهبان». وذلك أن معناه الابتداء، فيرى أنه قال: «هم»، كما قال:

ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

فالقياس أن يقال: إنهم أجمعين ذاهبون، وإنك وزيداً ذاهبان. والذي دعاهم إلى الخروج عن القياس أنهم توهموا الابتداء فيظنون أنهم قالوا: إنهم هم أجمعون ذاهبون، وإنك أنت وزيد ذاهبان، «فهم» مبتدأ و«أجمعون» توكيد له مرفوع، و«ذاهبون» خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر «إن». وأنت «مبتدأ» و«زيد» معطوف، و«ذاهبان» خبر المبتدأ والجملة خبر «إن». وقد عبر سيبويه عن التوهم في هذا الموضع بالظن والغلط.

وقد انتقد ابن مالك سيبويه في تغليطه العرب، وذلك - كما يقول ابن مالك - لأن المطبوع على العربية كزهير قائل هذا البيت «وهو: ولا سابق شيئاً..» لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، ثم قال ابن مالك: وسيبويه موافق على هذا[68].

ويبقى أن في انتقاد ابن مالك نظراً، إذ إن سيبويه لا يعني بالغلط تخطئة العرب، وإنما يقصد به الخروج عن القياس أو التوهم، بدليل قوله: فيرى أنه قال: هم... » وخروج بعض ما نطقت به العرب عن القياس شيء معروف، وابن مالك موافق على هذا[69].

سابعاً: عطف النسق

وفيه - كما ورد في الكتاب - ثلاث نقاط هي:

1 - العطف بالجر على خبر «ما» و«ليس» المنصوب.

2 - العطف على جواب الطلب المقترن «بالفاء».

3 - العطف بـ «أو» على الشرط المجزوم.

1 – العطف على خبر ليس وما

قال سيبويه[70] ونظير جعلهم: لم آتك ولا آتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية حتى كأنهم قالوا: لم يكن إتيانٌ، إنشاد بعض العرب قول الفرزدق[71]:

مَشَائيمُ ليسُوا مُصلحينَ عَشيرةً ولا نَـاعـبٍ إلا بـبـيْـنٍ غُـرابُـهـا

ومثله قول الفرزدق أيضاً[72]:

وما زُرْتُ سَلمَى أنْ تكونَ حبيبةً إلـيّ ولا دَيْـنٍ بـهـا أنـا طـالـبُـه

جره لأنه صار كأنه قال: لأن.

ومثله قول زهير[73]:

بدَا لي أني لَستُ مدركَ ما مضى ولا سـابـقٍ شـيـئـاً إذا كـان جـائـيـا

لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى، وكانت مما يلزم الأول، نووها في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول.

فهذا عطف بالجر على التوهم، ومن أمثلته أيضاً قول الشاعر[74]:

ما الحازمُ الشَّهم مقداما ولا بَطَلٍ إنْ لم يكنْ للهوى بالعقل غلابا

فجر «بطل» عطفاً على «مقداماً» خبر «ما» المنصوب، على توهم جره بالباء الزائدة، فكأنه قال: ما الحازم بمقدام ولابطل. وذلك لأنه لما كثر دخول الباء الزائدة في خبر «ليس وما» توهم وجودها في مواضع عدم وجودها، فيجر المعطوف على المنصوب على هذا التوهم. وقد حسنه كثرة زيادة الباء في هذا الموضع[75].

ولم يقف الأمر عند «ليس وما»، بل تعداهما إلى المعطوف على المنصوب «بكان» المنفية، لشبه بمنصوب «ليس وما» في صلاحيته لدخول الباء الزائدة عليه، ومنه قول الشاعر[76]:

ومَـا كُـنـتُ ذا نَـيـرَبٍ فـيـهـم ولا مُـنـمِـشٍ فـيـهـم مُـنـمِـلِ

فجر «منمش» المعطوف على الخبر «ذا» المنصوب، فكأنه قال: وما كنت بذي نيرب ولا منمش.

بل إن المعطوف على المنصوب باسم الفاعل المنون، قد يجر كذلك على توهم إضافة المنصوب لاسم الفاعل وخلو اسم الفاعل من التنوين، وذلك لأنه يجر كثيراً بإضافته إليه إذا اتصل به، فكأنه إذا انتصب مجرور، ومنه ما ورد في معلقة امرئ القيس[77].

فَظَل طُهاةُ اللحمِ من بينِ مُنضجٍ صَفيفَ شواءٍ أو قديرٍ معجّلِ

فجر «قدير» المعطوف على «صفيف» المنصوب باسم الفاعل «منضج» «المنون» على توهم أنه مجرور بالإضافة، فعومل المعطوف على منصوب اسم الفاعل معاملة المعطوف على خبري «ليس وما» المنصوبين، وشرط ذلك اتصال المنصوب باسم الفاعل[78].

وهذا الوجه هو أحد أربعة احتمالات ذكرها ابن هشام في هذا البيت، وأما الثلاثة الأخرى فهي:

1 - ما أجازه البغداديون من اتباع المنصوب بمجرور، فهو عندهم معطوف على «صفيف».

2 - أو أنه على حذف مضاف وإبقاء جر المضاف إليه، كقراءة الجر في قوله تعالى[79]: «واللهُ يريدُ الآخرةِ» بالخفض[80].

3 - أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار.

قال سيبويه تعليقاً على مثل هذه الأمثلة[81].. فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً، وهو المراد بالتوهم.

ويفهم من كلام سيبويه قَصْر ذلك على السماع، أما ابن مالك فيقيسه، حيث يقول[82]: لما كثر دخول الباء على خبر «ليس وما» جاز للمتكلم أن يجر المعطوف على الخبر المنصوب.

وهو الأولى بالقبول.

2 - العطف على جواب الطلب المقترن بالفاء

قال سيبويه[83]: وسألت الخليل عن قوله عز وجل[84]: «فأصَّدَّقَ وأكُنْ من الصَّالحينَ» فقال: هذا كقول زهير:

بدَا لي أني لَستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه، تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا».

فقاس سيبويه هذا الموضع - وهو العطف على المضارع الواقع جواباً للطلب - على الموضع السابق وهو العطف على خبر ليس المنصوب، فكما أن ذاك توهم فيه وجود الباء مع خلو الموضع منها، فإن ذا توهم فيه خلو الموضع من الفاء مع وجودها.

والحاصل أن في هذه الآية ثلاث قراءات:

الأولى: «وأكن» بالجزم، وهي قراءة السبعة ما عدا أبا عمرو[85].

الثانية: «وأكون» بالواو والنصب. وهي قراءة أبي عمرو وأبي رجاء والحسن وابن أبي إسحاق ومالك بن دينار وابن محيصن والأعمش وابن جبير وعبيد الله بن الحسن العنبري[86].

الثالثة: «وأكونُ» بالواو والرفع، وهي قراءة عبيد بن عمير[87].

أما قراءة الجزم فعلى وجهين:

الأول: أنه محمول على الموضع، فقوله: «فأصدق» في موضع فعل مجزوم، والتقدير: أخرني فإن تؤخرني أصدق، فلما كان الفعل المنصوب بعد الفاء في موضع جزم بأنه جزاء الشرط، حمل قوله، «وأكن» عليه، فالفعل هنا مردود على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل[88].

ومثله قراءة الجزم في قوله تعالى[89]: مَن يضللِ اللهُ فلا هَاديَ لَهُ ويَذَرْهمُ»[90]. فلما كان: «لا هادي له» في موضع جزم. حمل «يذرْهم» عليه.

ومثله قول الشاعر[91]:

فأبلوني بليَّتكم لَعلِّي أصالحُكُم وأستدرجْ نويًّا

فالمعنى: فأبلوني بليتكم أصالحكم. فجزم «أستدرجْ» عطفاً على موضع «أصالحكم» قبل دخول «لعل» عليه.

وقول الآخر[92]:

أيّاً سلكت فإنني لك كاشحٌ وعلى انتقاصك في الحياة وأزددِ

حمل «وأزدد» على موضع الفاء وما بعدها.

والثاني: أنه معطوف على التوهم. وهو مذهب الخليل وسيبويه، إذ إن معنى: لولا أخرتني فأصدق، ومعنى: إن أخرتني أصدق، واحد.

قال الرضيّ[93]: فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعاً موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه، قال تعالى[94]: ﴿فأصَّدَّقَ وأكُنْ﴾. قال[95]:

دعني فأذهب جانبا يوماً وأكفك جانبا

وهذا الذي يقال إنه عطف على التوهم. كما في قوله:

بدَا لي أني لَستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

جروا الثاني لأن الأول قد تدخله الباء، وجزموا الثاني لأنه الأول قد يكون مجزوماً.

وأما القراءة الثانية - وهي قراءة النصب - ففيها الفعل محمول على اللفظ، فـ «أكونَ». منصوب عطفاً على «فأصدق» المنصوب بأن المضمرة. فمعنى: «لولا» هنا معنى «هلا» وهي للاستفهام والتحضيض، والجواب في ذلك بالفاء منصوب: وفيما شاكله من الأمر والنهي والتمني والنفي والعرض، فعطف لفظ على لفظ، ليكون الكلام فيه من وجه واحد[96].

ويرى الفارسي أن الحمل على اللفظ أولى لوجهين:

الأول: ظهوره في اللفظ وقربه.

الثاني: وأن ما لا يظهر قد يكون في بعض المواضع بمنزلة ما لا حكم له[97].

وأما القراءة **الثالثة** - وهي الرفع - فعلى الاستئناف، أي: وأنا أكون، عدة منه بالصلاح[98].

3 - العطف بأو على الشرط المجزوم

قال سيبويه[99]:

وسألت الخليل عن قول الأعشى[100]:

إن تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزلون فإنَّا معشرٌ نُزُلُ

فقال: الكلام ها هنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه «أتركبون» لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك:

«ولا سابق شيئا»

فتفسير الخليل مبنى على توهم العطف على المرفوع، كأنه قال: أتركبون أو تنزلون، فحمله على الاستفهام.

وقد حمله السيرافي على «إذا» الشرطية، فكأنه قال: إذا تركبون أو تنزلون. ولعل هذا أولى من تقدير الخليل، إذ إن حمل شرط على شرط أولى من حمل شرط على استفهام[101].

أما يونس فقد حمله على القطع، فكأنه قال: أو أنتم نازلون، وعلى هذا فسر الرفع في قوله تعالى[102]: أو يرسلُ رسولاً» وهي قراءة نافع[103]، فيقدره: أو هو يرسلُ رسولاً.

وقد اختار سيبويه رأي يونس، ورد رأي الخليل بأن عطفهم «أو تنزلون» على توهم، «أتركبون» بعيد كبعد عطف «سابق» على توهم زيادة الباء في «مدرك»

في قول زهير. قال سيبويه[104]: ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في «الفاء والواو»، وإنما توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل، يعني مثل: هو يأتينا ويحدثنا، يقول: يدخل عليك نصب هذا على توهم أنك تكلمت بالاسم قبله».

ثامناً: إعراب الفعل

لقد شبه سيبويه نصب ما بعد الواو في مثل: كيف أنت وزيداً، شبيه بقول زهير - أو صرمة الأنصاري:

ولا ســـابـــق شـــيـــئـــاً

ثم معلقاً[105]: فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً.. ومثله لعامر بن جوين الطائي[106]:

فلـم أرَ مـثـلـهـا خُـبـاسـةَ واحـد ونهنهتُ نفسي بعد ما كِدتُ أفعَلهْ

فحملوه على «أنْ» لأن الشعراء قد يستعملون «أن» ههنا مضطرين كثيراً.

«وكاد» فعل من أفعال المقاربة، فلا يقترن خبرها «بأنْ»، لأنها تدل على شدة مقاربة الفعل، فيقرب من الشروع فيه، فلا يناسب خبرها الاقتران «بأن» لأن «أنْ» تكون للمستقبل. وأفعال المقاربة لضرب من الحال. فلزم أن يليها لفظ الفعل[107]. ولم ترد في القرآن الكريم إلا على هذا الوجه[108]. ومنه قوله تعالى[109]: ﴿يكادونَ يسطونَ بالذين يَتلونَ عليهم آياتنا﴾ وقوله سبحانه[110]: ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لمَّا سمعُوا الذِّكْرَ﴾.

إلا أن الضرورة تبيح للشاعر أن يأتي بخبرها مقترناً «بأن»، وقد ذكر سيبويه أن ذلك ورد عنهم كثيراً[111]، ومنه قول رؤبة[112]:

قد كادَ من طوُل البِلى أنْ يمْصَحا

حيث اقترن الخبر «يمصحا» «بأن». وذلك تشبيهاً لكاد «بعسى»، فإن «عسى» يقترن خبرها «بأن»[113].

فنصب المضارع الواقع خبراً لكاد في قوله:

بـــعـــدَمـــا كـــدتُ أفـــعـــلَـــه

على توهم زيادة «أن» في الخبر للضرورة، فاقترن التوهم هنا بالضرورة الشعرية.

وهذا أحد الوجهين اللذين خُرِّج عليهما هذا البيت عند البصريين، فإن العربي قد يتكلم بالكلمة - كما قال الأنباري - إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه، وينحرف عن سنن أصوله[114].

وأما ثاني الوجهين فهو أن يكون المراد بقوله:

بعدما كدتُ أفعله: بعدما كدت أفعلها، يعني الخصلة.

فحذف الألف، وطرح حركة الهاء على اللام، وذلك لأنه موضع وقف. وقد رواه الفارسي عن الفراء[115].

أما الكوفيون فإنهم يجيزون نصب المضارع بأن مضمرة في غير المواضع المذكورة في وجوب الإضمار والمذكورة في جوازه. وجعلوا منه قول عامر السابق، وقراءة النصب في قوله تعالى[116]: ﴿وإذْ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله﴾[117]. فنصب: «لا تعبدوا» بأن مقدرة، فحذفت «أن» وأعملت مع الحذف.

وجعلوا منه قول طرفة[118]:

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغَى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنتَ مخلدي

والتقدير: أن أحضر. بدليل عطف «وأن أشهد» عليه[119].

تاسعاً: التكسير

قال سيبويه[120]: فأما قولهم «مصائب» فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن «مُصيبة» «فعيلة»، وإنما هي «مُفْعِلة»، وقد قالوا: مصاوب..». فالمراد بالتوهم هنا الغلط، أي التصور الخاطئ.

فمن مواضع قلب الياء همزة وقوعها بعد ألف فعائل في الجمع، على أن تكون في المفرد مدّاً زائداً مثل: صحيفة وكتيبة، ووزنهما «فعيلة» وجمعهما على فعائل: صحائف وكتائب.

أما مصيبة فوزنها مُفْعِلة، فأصلها، مُصْيبة، فنقلت كسرة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، والياء أصل في الكلمة، فكان حقها أن تصح ولا تعل، فالذي سهل قلبها هنا شَبَهُ الأصلي بالزائد[121]، قال سيبويه[122]: وقالوا: مصيبة ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف[123].. وقال الفراء[124]: ربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة فيشبهون مُفْعِلة بفعيلة.

ومما جاء في التكسير أيضاً قوله في باب تكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف للجمع[125]: وقالوا فَصِيل وفِصال، شبهوه بظريف وظِراف، ودخل مع الصفة في بنائه.. فقالوا:

«فصيل» حيث قالوا «فصيلة» كما قالوا «ظريفة» وتوهموا الصفة حيث أنثوا.. فالحديث هنا عن تكسير وزن فعيل اسماً، وقياسه أن يكون على:

- أفْعِلة. مثل: رغيف - أرغفة، وكثيب - أكثبة.

- فُعُل. مثل: رغيف - رغف، كثيب - كثب.

- أفْعِلاء. مثل: نصيب - أنصباء - خميس - أخماس.

- فُعلان مثل: ظليم - ظلمان، وقضيب - قُضْبان. قال سيبويه[126]: وسمعنا بعضهم يقول: فصيل وفصلان، شبهوا ذلك بفعال.

فأما جمعه على «فعال» فلتوهم كونه صفة لا اسماً، مثل ظريف وظراف فكما قالوا: ظريف وظريفة وظراف، قالوا: فصيل وفصيلة وفصال.

عاشراً: التصغير

قال سيبويه[127]: وإن جاء اسم نحو «الناب» لا تدري أمن الياء هو أم من الواو، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها في الياء، لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك، ومن العرب من يقول في ناب: «نويب» فيجيء بالواو، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم.

ومعنى كلام سيبويه أنك إذا أردت تصغير اسم ثلاثي وسطه ألف، ولم يعرف أصل الألف أ واو هو أم ياء، فيحمل على الواو، لأن أكثر هذا النوع من الأسماء أصل ألفه الواو، فالأولى حمله على الأكثر.

والأسماء من هذا النحو على ثلاثة أقسام:

- قسم ألفه منقلبة عن الواو، فترد الواو في التصغير مثل: باب ومال، فيقال في تصغيرهما: بويب ومويل.
- وقسم ألفه منقلبة عن الياء، فتعود في التصغير مثل، ناب، فيقال في تصغيرها: نييب، وقالوا في الجمع: أنياب، أما تصغيرهم إياه على: نويب، فإنما لتوهم كونه من ذوات الواو، لأنهم وجدوا أن أكثر هذا الباب محمول على الواو، فغلطوا.
- وقسم ثالث لا يعرف أصل ألفه، فيجعل من ذوات الواو حملًا على الأكثر، وطريق معرفة ذلك الاستقراء والاشتقاق[128].

حادي عشر: الوقف

قال سيبويه[129]: وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون أدعِه من دعوتُ، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة؛ إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكنان كما قالوا: «ردَ يا فتى».

وأصل الفعل: ادع من دعا يدعو، فلما وقف عليه زيدت معه هاء السكت فصار: ادعُه[130]، فالفعل مبني على حذف الواو. أما كسر العين فعلى توهم أنها ساكنة، حيث إنها كانت آخر الكلمة وهي موضع البناء، والدال قبلها ساكنة فكسروا فراراً من التقاء الساكنين، كما فعلوا في الأمر من كل مضعف ثلاثي مثل «ردّ» حيث كسروا لئلا يلتقي ساكنان.

ثم عقب سيبويه على ذلك بقوله[131]: وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بدَا لي أني لَستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

ثاني عشر: الإعلال

قال سيبويه[132]: وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلة مما أسكن ما قبله.. شبهوه «بفَاعَلْتُ»... إلا أنّا لم نسمعهم قالوا استروح إليه، وأغيَلَتْ، واستحْوذَ، بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في «فاعَلْتُ» فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتل فيه نحو: اجتوروا، إذ توهموا تفاعلوا».

فصحة حرف العلة هنا مرجعها توهم صيغة أخرى، فكأنهم إذا قالوا: استروحَ، يتوهمون وزن «فاعلت» حيث تصح فيه الواو ولا تعل، فعند بنائه من الاسترواح يقال رَاوحْتُ، فلما كان «اسْتْروحَ» في معنى «رَاوَحَ» صحت الصيغة الأولى كما أن الثانية كذلك.

وهذا أيضاً موجود في وزني «افتعل وتفاعل»، فإن «افتعل» في مثل اجتَوَروا واهتوشُوا واعتونُوا... في معنى تجاوَرُوا وتهاوشُوا وتَعَاونُوا. فلما كانت الصيغة الأولى في معنى ما تصح فيه الواو، ولا تعل، صحت الواو كذلك فيما حمل عليها[133].

مواضع من التوهم لم يذكرها سيبويه

ومن هذه المواضع:

1 - توهم «مَن» الموصولة، شرطيةَ، والجزم بها

فقد علق أبو حيان على تمثيل ابن مالك لتقدير جزم الياء في السعة بقراءة قنبل: «إنه مَن يتَّقي ويَصبر»[134]، بإثبات الياء في يتقي[135]؛ علق على ذلك بقوله[136]: ولا دليل في هذه القراءة على إثبات هذا الحكم لتقدير الجزم في الياء، لأنه لا يتعين «يتقي» هنا أن يكون مجزوماً لعطف «ويصبرْ» المجزوم عليه؛ لأنه يحتمل أن تكون «مَن» موصولة، «ويتقي» مرفوع، وهو صلتها، ويكون «ويصبرْ» معطوفاً على التوهم. لا على مجزوم في اللفظ، فكأنه توهم أنه تقدم اسم شرط وجزم به، وعطف على مجزوم».

وقد جعل منه قول الشاعر[137]:

كَذاك الذي يَبغي على الناسِ ظَالما تُصِبْهُ على رغمٍ قَوارعُ ما صَنَع

حيث جزم «تصبْه» وليس ثمة ما يجزم، فهو واقع خبراً «إلا أنه توهم تقدم اسم شرط، فجزم جوابه».

وإذا كان ذلك قد سمع، حيث توهم اسم شرط مع «الذي» وهو لم يكن اسم شرط قط، فلئن يكون مع «مَن» التي تستعمل موصولة وشرطية، من طريق الأولى لاشتراكهما في اللفظ[138].

وجعل منه أيضاً قراءة زيد بن علي[139]: «ومَن يَعشُو عن ذكرِ الرحمنِ نُقَيِّضْ له شيطاناً فهو له قرينٌ»، بإثبات الواو في «يعشو»[140].

ورأى الزمخشري في هذه القراءة أن «مَن» موصولة غير مضمنة معنى الشرط، فحق هذا القارئ أن يرفع «نقيّض»[141]. على أنه خبر الموصول.

أما أبو حيان فلم يقرَّ هذا، ورأى أن للآية وجهين تُخرَّج عليهما:

الأول: أن تكون «مَن» شرطية، ويعشو «مجزوم بحذف الحركة تقديراً، إلا أن المشهور عند النحاة أن يكون ذلك في الشعر لا في الكلام.

الثاني: أن تكون «مَن» موصولة والجزم تشبيهاً للموصول باسم الشرط، كما في قول الشاعر:

كَذاكَ الذي يَبغي على النَّاس ظالما تُصبْهُ على رغْمٍ قوارعُ ما صَنَع

وقد سبق القول فيه[142].

2 – دخول لام التوكيد في الخبر على توهم وجود «إنَّ»

جاء في شرح المفصل لابن يعيش[143]: وسأل سيبويه الخليل عن قوله عز وجل[144]: «لَولا أخرْتَني إلى أجلٍ قريبٍ فأصدَّقَ وَأكنْ من الصالحين». فقال: هذا كقول عمرو بن معد يكرب[145]:

دَعَني فأذهبَ جانبا يوماً وأكفِكَ جانبا

وكقوله[146]:

بدَا لي أن لستُ مُدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

وقد شرح ابن يعيش هذين الشاهدين، وبين ما فيهما من التوهم، ثم زاد قول الأحوص[147].

مشائيمُ ليسوا مُصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غُرابُها

ثم قال[148]: وقريب من ذلك قوله[149]:

أُمُّ الحُلَيسِ لعجوزٌ شَهرَبَه ترضى من اللحم بعظْمِ الرَّقَبَه

فإنه توهم «إنَّ» فأدخل اللام في الخبر. حتى كأنه قال: إن أم الحليس، إذ كان ذلك مما يستعمل كثيراً».

فهذه لام التوكيد، وتسمى اللام المزحلقة، فليس لها الصدارة في باب «إنَّ» لأنها فيه مؤخرة من تقديم[150]. وهي كثيرة الدخول في خبر «إنَّ». ومنه قوله تعالى[151]: ﴿إنَّ الله لَغنيٌّ عن العالمين﴾، وقوله سبحانه[152]: ﴿إذا جَاءكَ المنافقونَ قالوا نَشهدُ إنَّكَ لرسولُ الله، واللهُ يعلم إنك لرسولهُ. والله يشهدُ إنَّ المنافقين لَكاذبونَ﴾.

ومنه قول زهير[153]:

وإنِّي لمهدٍ من ثناءٍ ومدحَةٍ إلى جد ما تُبغي لديه الفواضِلُ

وقول طرفة[154]:

وإنَّ لسانَ المرءِ ما لمْ تكنْ لهُ حَصَاةٌ على عوراتهِ لدليلُ

فلما كثر دخول اللام في خبر «إنّ» أدخلها الشاعر في خبر المبتدأ متوهماً أنه خبر «إنَّ».

وفي هذا البيت وجهان آخران:

الأول: أن اللام زائدة، وزيادتها هنا نادرة[155].

الثاني: أنها للابتداء، وأنها داخلة على مبتدأ محذوف. والتقدير: أم الحليس لهي عجوز[156]، وضعفه المرادي بأن حذف المبتدأ ينافي التوكيد الذي جيء باللام لأجله[157].

3 - التوهم في «غير» في الاستثناء

قال ابن هشام[158]: وكذلك اختلف في نحو: قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمراً بالنصب، والصواب أنه على التوهم وأنه مذهب سيبويه لقوله: «لأن غير زيد في موضع: إلا زيداً ومعناه، فشبهوه بقولهم[159]».

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فالنصب هنا - كما يرى ابن هشام - على توهم «إلا» فكأنه قال: قام القوم إلا زيداً وعمراً، فمعنى: «غير زَيدٍ»، و«إلا زيداً»، واحد.

ثم قال ابن هشام[160]: وقد استنبط مَنْ ضَعُفَ فهمُه، من إنشاده هذا البيت هنا، أن يراه عطفاً على المحل، ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه به».

فهذا دليل يستند إليه ابن هشام في فهم مراد سيبويه بقوله: «لأن غير زيد في موضع: إلا زيداً ومعناه، فشبهوه بقولهم.. وأنه يقصد العطف على المعنى - أو التوهم - لا الحمل على الموضع».

وما في الكتاب لا يؤيد ما ذهب إليه ابن هشام في استنباطه هذا، قال سيبويه - في باب ما أُجري على موضع «غير» لا على ما بعد «غير»[161]: زعم الخليل - رحمه الله - ويونس جميعاً، أنه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمروٌ. فالوجه الجر، وذلك أن: غيرُ زيد، في موضع: إلا زيداً وفي معناه فحملوه على الموضع. كما قال:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فلما كان في موضع: إلا زيد، وكان كمعناه، حملوه على الموضع، والدليل على ذلك أنك إذا قلت: غير زيد. فكأنك قلت إلا زيداً».

فأما فرق ما بين نص سيبويه واستنباط ابن هشام. فهو:

1 - أن سيبويه قد نص في عنوانه على أن ذلك محمول على موضع «غير»، وكما قال بعدُ...
فحملوه على الموضع». فهذا يؤكد أن سيبويه لم يقصد التوهم.

2 - ثم إن حديث سيبويه عن جواز الرفع والجر في المعطوف على المستثنى بغير، ولم يذكر النصب.
ولذلك كان مثاله: ما أتاني غير زيد وعمرو، فلا يتأتى فيه النصب حتى على توهم «إلا»، لأنه استثناء مفرغ، فهنا يمتنع نصب «غير»[162] وكذلك ما بعد

«إلا». أما ابن هشام فكان حديثه عن النصب في المعطوف على ما بعد «غير»، وهو ما لم ينص عليه سيبويه.

3 – قال ابن هشام[163]: ولو أراد ذلك – أي الحمل على الموضع – لم يقل إنهم شبهوه به». أما نص سيبويه فهو: فحملوه على الموضع. كما قال:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فالحالة واحدة، وكلاهما محمول على الموضع. إذن، فإن جمع سيبويه بين المثال والبيت يجعلهما مثالين للحمل على الموضع، فلا يُعدُّ من استنبط ذلك ضعيف الفهم.

4 – توهم «أن» مكان «لو»

قال في المغنى[164]: وأما المنصوب فعلًا فكقراءة بعضهم[165]: ودوا لو تُدهنُ فيُدهِنُوا[166]، حملًا على معنى: ودوا أنْ تدهنَ».

هذا أحد الوجهين في تخريج هذه القراءة، وهو العطف على توهم النطق «بأن» أي: ودوا أن تدهن فيدهنوا. ولا يجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل «لو» مصدرية بمعنى «أن»[167].

أما الوجه الثاني فهو أنه جواب «ودوا» لتضمنه معنى ليت[168].

5 – توهم «أنْ» في خبر «لعل»

وقال ابن هشام أيضاً[169]: وقيل في قراءة حفص[170]: لعليِّ أبلغُ الأسبابَ. أسبابَ السموات فأطَّلع «بالنصب[171]، أنه عطف على معنى: «لعلي أبلغ»، وهو: «لعلي أن أبلغ»، فإن خبر «لعل» يقترن بأن كثيراً».

وهذه القراءة بعض ما استدل به الكوفيون على نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي، ومما استدلوا به أيضاً قراءة عاصم[172]: «فتَنْفَعَهُ الذكرى»[173] إذ هو جواب الترجي في قوله تعالى[174]: ﴿ومَا يُدريكَ لعلَّه يزَّكَّي. أو يذَّكَّرُ فتنفعهُ الذكرى»[175].

أما البصريون فيرونه معطوفاً على التوهم، فكأن الفعل الواقع خبراً منصوب «بأن»؛

لأن خبر «لعل» يقترن «بأن» في الشعر كثيراً. قال سيبويه[176]: وقد يجوز في الشعر أيضاً: لعلي أن أفعل، بمنزلة: عسيت أن أفعل».

وأما اقترانها بخبر «لعل في النثر فقليل[177]».

ومما جاء من ذلك في الشعر قوله[178]:

ولستُ بلوَّامٍ على الأمر بعدما يَفوتُ ولكن عَلَّ أن أتقدَّمَا

وقوله[179]:

ولا تُهين الفقير علَّك أنْ تركعَ يوما والدهرُ قد رفَعَهْ

6 – توهم ذكر الفعل

قال الزمخشري في قوله تعالى[180]: ﴿فبشرناها بإسحقَ ومن وراء إسحق يعقوب﴾[181]: وقرئ «يعقوبَ» بالنصب[182]، كأنه قيل: وهبنا لها إسحق ومن وراء إسحق يعقوب، على طريقة قوله[183]:

..ليسوا مُصلحينَ عشيرةً ولا نـــــاعـــــبٍ...»

أي أنه عطف على التوهم. وهذا ما ذهب إليه ابن هشام[184]، وابن خالويه[185] قال في الحجة[186]: والحجة لمن نصب أنه رده بالواو على قوله: «وبشرناها»، وجعل البشارة بمعنى الهبة، فكأنه قال: ووهبنا لها من وراء إسحق يعقوب».

وهناك تأويلات أخرى هي:

1 – أنه منصوب بفعل مضمر، والتقدير: فبشرناها بإسحاق، ووهبنا لها يعقوبَ. وهذا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي[187] وابن عطية[188] وأبو حيان[189].

2 – أنه معطوف على إسحاق، ولكنه لا ينصرف. وهو ما ذهب إليه الأخفش في معاني القرآن[190] على تقدير: وبيعقوب من وراء إسحق. قال أبو علي[191]: وهو أقوى في المعنى، لأنها قد بشرت»، وضُعِّف هذا الوجه، لأن فيه فصلاً بالظرف بين الجار والمجرور[192]، ولأن عطفه على عاملين: الباء ومن.

3 – وقيل: هو محمول على موضع الجار والمجرور[193].

والحاصل أن فتحة «يعقوب»، إما أن تكون نصباً، أو جرّاً، إذ إنه ممنوع من الصرف. فإن كانت الفتحة نصباً فهو على وجهين:

الأول: التوهم، وذهب إليه الزمخشري وابن هشام وابن خالويه.

الثاني: أو هو على تقدير الفعل «وهبنا»، وذهب إليه أبو علي الفارسي، وابن عطية، وأبو حيان.

وإن كانت الفتحة جرّاً فهو أيضاً على وجهين:

الأول: أنه معطوف على «إسحق» المجرور، مع ما فيه من فصل بين الجار والمجرور بالظرف.

وذهب إليه الأخفش.

الثاني: أن يحمل على موضع الجار والمجرور. وهو وجه ذكره الفارسي في الحجة.

خاتمة البحث

وبعد عرض مواضع حمل الكلام على التوهم في كتاب سيبويه، نخلص إلى ما يلي:

1 - تمثلت مواضعه في اتجاهين: **أولهما**: توهم وجود اللفظ والنطق به، ومن ثم حمل الكلام على ما يقتضيه وجوده. **وثانيهما**: توهم عدم وجوده، فيحمل الكلام على ما يقتضيه غيابه.

فمن الأول: غلطهم في مثل: «إنهم أجمعون ذاهبون»، والجر في مثل: هذا جحرُ ضَبٍّ خَرب، والعطف بالجر على خبر «ما وليس»، ونصب «زيدا» في مثل: «كيف أنت وزيداً...».

وتمثَّل الثاني في العطف بالجزم على جواب الطلب المقترن بالفاء في مثل قوله تعالى[194]: ﴿فأصّدق وأكنْ من الصالحين﴾ على توهم عدم وجود الفاء.

2 - وإذا كان التوهم هو إجراء الكلام على غير ظاهره، فإن للمعنى فيه دوراً كبيراً، فما كان غلطهم في مثل: «إنهم أجمعون ذاهبون»، وإنك وزيد ذاهبان»، إلا لأن معناه معنى الابتداء، فيظن أنه قد قال: «هم وأنت»، لأن المعنى على ذلك، وحذف المتبوع وإبقاء التابع جائز بإجماع إذا فهم المعنى.

وكان عطف «أكن» بالجزم على توهم حذف الفاء في قوله تعالى[195]: ﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين﴾ كان سائغاً لأن معنى: لولا أخرتني... فأصدقَ، ومعنى، إن أخرتني أصدقْ، سواء.

وأما عطفهم المضارع - بالرفع - على فعل الشرط المجزوم في مثل:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتُنا أو تنزلون فإنَّا معشرٌ نُزلُ

إنما قبل لأن الموضع لو قيل فيه: أتركبون أو تنزلون، أو إذا تركبون أو تنزلون، لم ينقض المعنى ولم يغيره، إذ إن معناه: أتركبون، فذاك عادتنا، أو تنزلون في معظم الحرب، فنحن معروفون بذلك.

وأما نصب زيد في مثل: «كيف أنت وزيداً وما أنت وزيدا»، فإنه محمول على الفعل، ولم يحملوا الكلام على «كيف» ولا «ما»، وهذا الفعل الذي حمل الكلام عليه لا ينقض ظهوره المعنى، فمضى صدر الكلام وكأنه قد نطق به.

وما صح ما حقه أن يُعل في مثل: «اجتوَروا» إلا على توهم معنى «تجاوروا» الذي يصح، فالمعنى في «اجتوروا وتجاوروا» سواء، فلما كان معناه معنى ما تلزمه الواو على الأصل - كما قال سيبويه - أثبتوا الواو، كما قالوا «عور» إذ كان في معنى فعل يصح على الأصل[196].

3 - وكما كان سيبويه كثيراً ما يعبر عن التوهم بالغلط، فإنه أحياناً كان يكتفي بتنظير ما هو بصدده من مواضع، بقول زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

حيث جعله - أحياناً كثيرة - الأساس الذي يقيس عليه مواضع التوهم، فمن ذلك قوله[197]: ونظير جعلهم لم آتك ولا آتيك، بمنزلة الاسم في النية. . . إنشاد بعض العرب قول الفرزدق:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةَ ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها

ومثله قول زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فقد كان المراد بالتوهم عنده عدة أشياء هي: الغلط، والإعراب، والتقدير، والقياس الخاطئ، والنية.

4 - وبدا من خلال تناول سيبويه للتوهم، أنه كما يحمل على الكثير المطرد، فإنه أيضاً قد يُحمل على الضرورة مادام المسموع من ذلك كثيراً، كما في قول عامر بن جوين الطائي:

فلمْ أرَ مثلها خُباسةَ واحدٍ ونهنهتُ نفسي بعدَ ما كدتُ أفعلَهْ

بنصب «أفعلَهْ» حملاً على «أنْ»، حيث إن الشعراء قد يستعملونها في مثل هذا الموضع اضطراراً.

5 - وهناك موضعان بدا فيهما تقليل سيبويه لشأن التوهم، على الرغم من أنه قاسهما على قول زهير: . . . ولا سابق. . .

أما **الأول** ففي جعل الخليل قول الأعشى:

إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتنا أو تنزلونَ فإنَّا معشرٌ نُزُلُ

محمولاً على الاستفهام، وعطف الثاني عليه، كما عطف الثاني على توهم جر الأول في قول زهير:

. . .ولا سابقٍ. . حيث قال سيبويه[198]: والاشتراك على هذا التوهم بعيد كبعد: ولا سابق شيئاً».

وأما **الثاني** ففي تعقيبه على لغة من يكسر العين في مثل: ادْعِهْ «على وهم سكونها مع سكون ما قبلها، فقال معقباً[199]: وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

6 - وأكثر مواضع التوهم كانت في باب عطف النسق، وكلها في الغالب مبنية على الكثير المستعمل، وعلى الرغم من ذلك فإن الاتجاه الغالب عند النحاة أن العطف على التوهم لا ينقاس، فلا يُصار إليه في القرآن الكريم ما وجدت عنه مندوحة، ولكن إن وقع شيء منه وأمكن تخريجه عليه فلا بأس[200].

7 - وهناك شرط للتوهم أضمره سيبويه وألمح إليه، وأظهره ابن هشام وصرح به، وهو كثرة الاستعمال، ليكون ذلك أدخل في باب التوهم، فما كان توهمهم زيادة الباء في خبري «ليس وما»، ومن ثم العطف عليهما بالجر، ما كان ليسوغ لولا كثرة اقتران خبريهما بالباء، وقد تعدى ذلك إلى الضرورة الشعرية، مادام الوارد منها في شعرهم كثيراً.

8 - **وأخيراً**، إذا كان مواضع التوهم - بعد درسها في كتاب سيبويه - قد تعددت، حتى شملت اثني عشر باباً نحويّاً، وإذا كان قد خرّج على هذه الظاهرة نصوص فصيحة من شعر العرب ونثرهم، وتعدى ذلك إلى أعلى النصوص فصاحة، وهو القرآن الكريم، فإن دل هذا على وجود التوهم كظاهرة لغوية، فإنما يدل أيضاً على أنه وسيلة مهمة من وسائل تخريج الكلام، إذا جاء على غير ما يقتضيه قياسه.

الهوامش والمراجع

(1) انظر: لأبي الطيب اللغوي: **مراتب النحويين**: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: 1955، ص 65.

(2) انظر: لجلال الدين السيوطي: **بغية الوعاة**، مطبعة السعادة، 1326هـ، ص 289.

(3) **الكتاب**: جـ 1، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة: الخانجي، ص5.

(4) هو محمد بن يزيد المبرد صاحب المقتضب.

(5) انظر: مقدمة التحقيق.

(6) الكتاب: جـ 1، ص 7.

(7) انظر على سبيل المثال: الكتاب، جـ 1، ص 139 - 147 - 160 - 245 - 249 - 255 - 279 - 319 - 328 - 405 214/2.

(8) انظر مثلاً: الكتاب، جـ 1، ص 252 - 261 - 265 - 266 - 318 - 419 - 402/2.

(9) الكتاب، جـ 3، ص 304.

(10) الكتاب، جـ 3، ص 572.

(11) الكتاب، جـ 3، ص 379.

(12) الكتاب، جـ 3، ص 538 - 539 - جـ 4، ص 308.

(13) الكتاب، جـ 3، ص 393. وقد نسب إليهم في مواضع متعددة الغلط، ووصف بعض لغاتهم بالرداءة، وبعض أساليبهم بالضعف. انظر: الكتاب، جـ 4، ص 160، جـ 2، 60، 299، جـ 2، 57.

(14) انظر: الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، القاهرة: 1294هـ. ص 75.

(15) انظر: البغدادي: **خزانة الأدب**، جـ 1، ط بولاق، 1299هـ، ص179.

(16) انظر: ابن منظور: **لسان العرب** لابن منظور - مؤسسة التاريخ الإسلامي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، مادة و هـ م: جـ15، ص417. وديوان زهير بن أبي سلمى، ص103. شرح علي حسن فاعور، بيروت: دار الكتب العلمية.

(17) استشهد به سيبويه، جـ 2، ص 86، **والحجة** للفارسي: جـ 1، ص 257. تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي دار المأمون للتراث - دمشق، **والبحر المحيط** لأبي حيان: جـ 1، ص 160، مؤسسة التاريخ الإسلامي.

(18) انظر: **لسان العرب**، مادة و هـ م، جـ15، ص417.. **ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس**: جـ 6، ص 149. تحقيق عبدالسلام هارون، بيروت: دار الجيل.

(19) ابن هشام: **مغنى اللبيب**، جـ 2، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ص 190.

(20) وهو زهير، ونسبه في الكتاب مرة لزهير، وأخرى لصرمة الأنصاري، الكتاب، جـ1، ص 306، جـ2، ص 155، جـ 3، ص 29، 51، 100، جـ 4، ص 160 - **والإنصاف في مسائل الخلاف** للأنباري: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، ص 191، 395، 565. **وشرح التسهيل** لابن مال: جـ2، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. المختون، مكتبة هجر، القاهرة: ص52، جـ4، ص74. والمغني: جـ 2، ص96، 190 - **وشرح الرضى** للكافية: جـ2، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ص267، **وشرح المفصل** لابن يعيش، جـ 2، القاهرة: مكتبة المتنبي، ص 52.

(21) وهو من شواهد المغني، جـ 2، ص 97، وشرح التسهيل، جـ 1، ص 186، ولسان العرب: مادة نرب، ونمش، ونمل.

(22) شرح الكافية، جـ 1، ص 269.

(23) ويقف العلماء من نسبة الغلط إلى العربي فريقين:

- فريق يقبله ويجيزه، فهم ليسوا معصومين من الغلط.

- وفريق آخر يرفضه، لأن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بالغلط. فمن الفريق الأول ابن فارس، حيث عقد باباً في كتابه «الصاحبي» تحدث فيه عن الشعر، أبان فيه عن أن الشعراء يخطئون كما يخطئ الناس، ويغلطون كما يغلطون، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَفَّون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** لابن فارس، تحقيق عمر الطباع، بيروت: مكتبة المعارف، ص 265 - 269.

ومن الفريق الثاني صاحب خزانة الأدب، فقد نفى الغلط والخطأ عن العربي، حيث قال: إن العرب لا تطاوعهم ألسنتهم في اللحن والخطأ. انظر: **الشيخ خالد الأزهري وجهوده النحوية** - رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة: ص 73 - 75.

ومن الفريق الثاني أيضاً ابن مالك: حيث أنكر على سيبويه حكمه على قول العرب: إنهم أجمعون ذاهبون بالغلط. وتنظيره إياه بقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

قال ابن مالك: وهذا غير مرضي منه - رحمه الله - فإن المطبوع على العربية كزهير، قائل هذا البيت، لو جاز غلطه في هذا، لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم يتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادراً كلدن غدوةً، وهذا جحرُ ضبٍّ خربٍ. شرح التسهيل: جـ 2، ص 52.

والظاهر أن خلاف العلماء في هذه القضية، راجع إلى الخلط بين مفهومي: الغلط والخطأ، فمن رأى أنهما سواء، جوز الخطأ على العربي، ومن فرق بينهما منعه. ويبدو أن سيبويه لم يقصد بالغلط الحكم بالخطأ، وإنما يقصد به ما عبر عنه في مواضع أخرى بالتوهم، وهذا ظاهر من إنشاده قول زهير.

(24) الكتاب، جـ 4، ص 356.

(25) الكتاب، جـ 4، ص 160.

(26) الكتاب، جـ 2، ص 155.

(27) الكتاب، جـ 3، ص 28 - 29.

(28) أو الأحوص الرياحي. الكتاب، جـ 3، ص 29، جـ 1، ص 165، 306.
والإنصاف، ص 193، 395، 565، وشرح التسهيل، جـ 1، ص 385، جـ 2، ص 305، وشرح الرضي، جـ 1، ص 268، جـ 2، ص 248، 268، وشرح ابن يعيش، جـ 2، ص 52.

(29) الكتاب، جـ 1، 355 - 356.

(30) وهو النابغة الجعدي - انظر: الكتاب، جـ 1، ص 355 - وشرح التسهيل، جـ 2، ص 190.

(31) وهو النابغة الذبياني. انظر: الكتاب، جـ 1، ص 355، ولسان العرب مادة: قعو، ومادة: بزل. ومادة: دخس، جـ 4، ص 306، ومادة: مسد: 102/13.

(32) الدخيس هو اللحم المكتنز. انظر: اللسان مادة: دخس، جـ 4، ص 306. النحض: اللحم نفسه، والقطعة الضخمة منه تسمى نحضة. اللسان مادة: نحض: جـ14، ص72. والبازل أقصى أسنان البعير، سمى بازلاً من البزل، وهو الشق، وذلك أن نابه إذا طلع يقال له بازل، لشقه اللحم عن منبته شقّاً، فالمراد بالبازل هنا الناب. انظر: اللسان مادة: بزل: جـ2، ص400.
والقعو: الخشبتان اللتان فيهما المحور. **اللسان**: مادة قعو.
والمسد: الحبل من الليف أو الخوص أو الشعر أو الوبر أو الصوف، أو الجلد. اللسان مادة مسد، جـ 13، ص 102.

(33) انظر: شرح المفصل، جـ 1، ص 115 - 116 **والتنبيل إلى نحو التسهيل** للأزهري، ص 144 - 145، مخطوط بمعهد المخطوطات العربية - **والتصريح بمضمون التوضيح** للأزهري، جـ 1، ص 333 - 334 دار الفكر.

(34) الكتاب، جـ 1، ص 356.

(35) الكتاب، جـ 1، ص 303.

(36) الكتاب، جـ 1، ص 306.

(37) واختلف في تقدير سيبويه: هل هو مقصود، أو غير مقصود؟
فزعم السيرافي أنه غير مقصود، ولو عكس لجاز. وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه، لأن «ما» دخلها معنى التحقير، وليست سؤالاً عن مجهول. ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاوز فيها الماضي والمضارع.
واختلف كذلك في «كان» المقدرة: فقال بعضهم: إنها التامة، وذهب إليه الفارسي ومن تابعه. وقال آخرون إنها الناقصة. وإليه ذهب ابن خروف. انظر التصريح: جـ1، ص343.

(38) انظر: شرح المفصل، جـ 2، ص 52.

(39) وهو المخبل السعدي. انظر الكتاب، جـ 1، ص 299 - **وشرح الرضي**، جـ 1، ص 286، جـ 2، ص 53، **وشرح المفصل**، جـ 1، ص 121، جـ 2، ص 51.

(40) وهو من شواهد الكتاب، جـ 1، ص 300 - وشرح المفصل، جـ 2، ص 52.

(41) وقائله أسامة بن حبيب. انظر: **الكتاب**، جـ 1، ص 303 - وشرح التسهيل، جـ 2، ص 258 - وشرح المفصل، جـ 2، ص 52. **وشرح الألفية لابن الناظم**، 111، بيروت، لبنان: دار السرور.

(42) والمتلف هو القفر، سمي بذلك لأنه يتلف سالكه في الأكثر. انظر **اللسان**، مادة: تلف، جـ 2، ص 45.

(43) شرح **المفصل**، جـ 2، ص 52.

(44) وهو في الكتاب، جـ 1، ص 403 - وشرح التسهيل، جـ 2، ص 259 - والبحر المحيط، جـ 3، ص 519. وهو غير منسوب في الجميع، وهو ضمن الخمسين بيتاً التي قيل عنها إنها مجهولة النسبة في كتاب سيبويه. إلا أن الدكتور رمضان عبدالتواب، في كتابه **«بحوث ومقالات في اللغة»**، عقد فصلاً تحت عنوان: أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، ذكر منها هذين البيتين، ونسبهما لشقيق بن جزء بن رباح الباهلي، كما في **الحماسة البصرية**، جـ 1، ص 103، **وشرح أبيات الكتاب للسيرافي**، جـ 1، ص196 **وفرحة الأديب**: 47، انظر: بحوث ومقالات في اللغة: 103، مكتبة الخانجي القاهرة.

(45) وهو من شواهد الكتاب، جـ 1، ص 305 - وشرح التسهيل: جـ 1، ص 365، جـ 2، ص 259، جـ3، ص 253 - والتصريح، جـ 1، ص 165. وشرح الألفية لابن الناظم: 111.

(46) الكتاب: جـ 1، ص 305.

(47) انظر: شرح المفصل، جـ 2، ص 52.

(48) الكتاب، جـ 1، ص 384 - 385.

(49) الكتاب، جـ 1، ص 385.

(50) انظر: شرح التسهيل، جـ 2، ص 329.

(51) وهو الرماح بن أبرد، أو ابن ميادة، الكتاب، جـ 1، ص 386 - وشرح التسهيل، جـ 2، ص 330 - والتصريح، جـ 1، ص 65.

(52) انظر: **شرح التسهيل**، جـ 2، ص 330.

(53) الكتاب، جـ 2، ص 41 - 42.

(54) وهو لنابغة بني جعد. الكتاب، جـ 2، ص 42. **والأضداد** للأنباري: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة حكومة الكويت، 1986، ص191.

(55) الكتاب، جـ 1، ص 436.

(56) **سورة الذاريات**: 58.

(57) انظر: **الكشاف** عن حقائق التنزيل للزمخشري، جـ 4، بيروت، لبنان: دار المعرفة، ص 33، **والبحر المحيط**، جـ 8، ص 143.

(58) وهو من شواهد الإنصاف: المسألة 84 - وشرح التسهيل، جـ 3، ص 308.

(59) وهو من رجز العجاج. انظر الكتاب، جـ 1، ص 437 - والإنصاف، ص 605 - وشرح التسهيل، جـ3، ص 309.

(60) وهو الأخطل - انظر شرح التسهيل، جـ 3، ص 309 - والأضداد، ص 32.

(61) وهو امرؤ القيس. انظر **شرح التسهيل**، جـ 3، ص 309 - والمغني، جـ 2، ص 192.

(62) وهو الحطيئة. انظر: شرح التسهيل، جـ 3، ص 309 - وشرح الكافية للرضي، جـ 1، ص 318 - وشرح المفصل لابن يعيش: جـ 2، ص 85.
والضموز من الحيات كصبور: المطرقة. وقيل: الشديدة.
انظر: **تاج العروس** للزبيدي، مادة: ض م ز. تحقيق إبراهيم الترزي، جـ 15، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص 132، ورواه في شرح الكافية «هموز الناب»، والقوس الهموز الشديدة الرفع والحفز للسهم. انظر: السابق: مادة هـ. م. ز. استعار هذا المعنى للناب.

(63) انظر **الكتاب**، جـ 1، ص 436. وانظر: جـ 1، ص 67.
وقال الأخفش: ويقولون: هذا جحرُ ضبٍّ خرب. الخرب هو الجحر، ويقولون: هذا حب رماني، فيضيف الرمان إليه. وإنما له الحب. وهذا في الكلام كثير». **معاني القرآن** للأخفش، جـ 1، ص 75. تحقيق دكتور فائز الفارس، دار البشير.

(64) انظر الكتاب، جـ 1، ص 437.

(65) انظر: السابق والصفحة - وشرح الكافية للرضي، جـ 1، ص 318.

(66) ويرى بعض البصريين أن التقدير في قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خرب. هو: جحرُ ضبٍّ خرب جحرهُ. فحذف المضاف إلى الضمير، فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعاً لقيامه مقام المضاف المرفوع. وعلى ذلك يكون التقدير في قول الحطيئة... ضموز الناب. هو ضموز ناب حيته، ثم حذف المضاف وهو حيته، فبقي ضموز نابه، ثم لما أضيف ضموز إلى الناب، استتر الضمير فيه، كما في: حسن الوجه. انظر: شرح الكافية للرضي: جـ1، ص318. وانظر: **المغني**، جـ 2، ص 192.

(67) الكتاب، جـ 2، ص 155.

(68) شرح التسهيل، جـ 2، ص 51 - وانظر: المغني، جـ 2، ص 97.

(69) انظر الحاشية رقم 23 من هذا البحث.

(70) الكتاب، جـ 3، ص 28 - 29.

(71) وقد نسبه في، جـ 1، ص 306 للأحوص. انظر الحاشية رقم: 28 من البحث.

(72) انظر: الكتاب، جـ 3، ص 29 - والإنصاف، ص 395 - وشرح التسهيل، جـ 2، ص 150.

(73) وقد نسبه في، جـ 1، ص 306 من الكتابة لصرمة الأنصاري.

(74) وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل، جـ 1، ص 386 - وابن هشام في المغني، جـ 2، ص 97.

(75) انظر المغني، جـ 2، ص 96 - 97.

(76) قد سبق في رقم: 21 من البحث... والنيرب: الشر والنميمة، يقال رجل نيرب وذو نيرب، أي ذو شر ونميمة. والمنمش: المفسد. والمنمل: النمام. انظر: لسان العرب مادة: نرب، جـ 4، ص 102، ونمش، جـ 14، ص 292، ونمل: 14، 292.

(77) انظر: مغني اللبيب، جـ 2، ص 88 - وشرح التسهيل، جـ 1، ص 386.

(78) انظر شرح الكافية، جـ 1، ص 269.

(79) سورة الأنفال: 67.

(80) وهي قراءة سليمان بن جماز. انظر: **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** لابن عطية، جـ 2، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ص552، **والبحر المحيط** لأبي حيان، جـ4، ص 518. واختلف في تقدير المضاف المحذوف: فمنهم من قال: «عمل الآخرة». انظر: المحرر الوجيز، جـ 2، ص 552. ومنهم من قال: «عرض الآخرة». وحذف لدلالة عرض الدنيا عليه. انظر: البحر المحيط، جـ 4، ص 518.

(81) الكتاب، جـ 1، ص 306.

(82) شرح التسهيل، جـ 1، ص 385.

(83) الكتاب، جـ 3، ص 100 - 101.

(84) **سورة المنافقون**: 10.

(85) انظر: الحجة للفارسي، جـ 6، ص 293 – والمحرر الوجيز: جـ 3، ص 315 – والبحر المحيط، جـ 8، ص 275 – **والحجة في القراءات السبع** لابن خالويه: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ص 346. **وتحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة** للجزري، بيروت: دار الكتب العلمية، ص190.

(86) انظر: الحجة للفارسي، جـ 6، ص 293 – ومعاني القرآن للأخفش، جـ 1، ص 62 – والمحرر الوجيز، جـ 3، ص 316 – والبحر المحيط: جـ 8، ص 275 – والحجة في القراءات السبع لابن خالويه، ص346.

(87) انظر: الكشاف للزمخشري، جـ 4، ص 103 – والبحر المحيط، جـ 8، ص 275 – وتحبير التيسير، ص190.

(88) قال الأخفش: وعطف «وأكن» على موضع «فأصدق»، لأن جواب الاستفهام إذا لم تكن فيه فاءُ جُزمَ». معاني القرآن، جـ 1، ص 62.

(89) **سورة الأعراف**: 186.

(90) وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الحجة للفارسي، جـ 4، ص 109 – ومعاني القرآن للأخفش، جـ 1، ص 62 – والمحرر الوجيز جـ2، ص483-484. والبحر المحيط، جـ 4، ص 433 والحجة لابن خالويه، ص 167.

(91) وهو أبو دؤاد: انظر: الحجة للفارسي، جـ4، ص110، جـ6، ص293 – والمحرر الوجيز، جـ 2، ص 484 – والحجة لابن خالويه: 346 – ونسبه في المغني للهذلي، جـ 2، ص 97.

(92) الحجة للفارسي، جـ 6، ص 294، ورواه في جـ 4، ص 110: أنَّي سلكت.. وانظر: المحرر الوجيز، جـ 2، ص 484 – والبحر المحيط، جـ 4، ص 267.

(93) شرح الكافية، جـ 2، ص 267.

(94) **سورة المنافقون**: 10.

(95) وهو عمرو بن معد يكرب. انظر: شرح المفصل، جـ 7، ص 56 – وشرح الكافية، جـ 2، ص 267.

(96) انظر الحجة لابن خالويه: ص 437.

(97) انظر الحجة للفارسي، جـ 6، ص 294.

(98) انظر الكشاف، جـ 4، ص 103 – والبحر المحيط، جـ 8، ص 275.

(99) الكتاب، جـ 3، ص 50 - 51.

(100) الكتاب، جـ 3، ص 51 – والصاحبي لابن فارس، ص 268 – وشرح الكافية، جـ 2، ص 248 – والمغني، جـ 2، ص 197 – والنبيل إلى نحو التسهيل، ص 414.

(101) انظر: النبيل، ص 414.

(102) **سورة الشورى**، ص 51.

(103) انظر: تحبير التيسير، ص 177 - والمحرر الوجيز، جـ 5، ص 43 - **ومعاني القراءات** للأزهري، جـ 2، الطبعة الأولى، تحقيق د. عيد درويش ود. عوض القوزي ص 359.

(104) الكتاب، جـ 1، ص 51 - 52.

(105) الكتاب، جـ 1، ص 306 - 307.

(106) وانظر: الإنصاف، ص 561 - وشرح التسهيل، جـ 4، ص 50 - والحجة للفارسي، جـ 1، ص 139 - والتصريح، جـ 2، ص 245 - ولسان العرب. مادة خبس ونهنهت نفسي أي: زجرتها وكففتها. والخباسة: المغنم - انظر: لسان العرب. مادة: نهنه، جـ 14، ص 312 - وخبس، جـ 4، ص 15.

(107) انظر، شرح اللمع لابن برهان، جـ 2، ص 425 حققه د. فائز فارس، الطبعة الأولى، 1984 - والتصريح، جـ1، ص 207.

(108) وقد ورد في الحديث الشريف اقتران خبر كاد بأن، ومنه ما رواه البخاري في كتاب الصلاة - باب قول الرجل: ما صلينا: أن النبي ﷺ - جاءه عمر بن الخطاب يوم الخندق، فقال: يارسول الله. والله ما كدتُ أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب»، انظر: **صحيح البخاري** بحاشية السندي: جـ 1، دار إحياء الكتب العربية، ص 118 - 119.

(109) **سورة الحج**: 72.

(110) **سورة القلم**: 51.

(111) انظر الكتاب، جـ 1، ص 306 - 307، جـ 3، ص 12.

(112) وهن من شواهد الإنصاف: 566 - وشرح اللمع، جـ 2، ص 25 - وشرح الكافية للرضي، جـ 2، ص 305. وانظر الكتاب، جـ 3، ص 159.

(113) وقد تحذف «أن» من خبر عسى تشبيهاً لها بكاد. كما في قول هدبة:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه ... يكونُ وراءهُ فرجٌ قريبُ

انظر: **شرح اللمع** لابن برهان، جـ 2، ص 423 - 424 - والكتاب، جـ 3، ص 159.

(114) انظر الإنصاف: 565.

(115) انظر الحجة للفارسي، جـ 1، ص 139.

(116) **سورة البقرة**: 83.

(117) وهي قراءة أبي بن كعب وابن مسعود - انظر المحرر الوجيز، جـ 1، ص 172 - والبحر المحيط، جـ1، ص 282.

(118) انظر: **اللباب في علل البناء والإعراب** للعكبري، جـ 1، تحقيق مختار طليمات، بيروت: دار الفكر المعاصر، ص 48، دمشق، دار الفكر، والأنصاف: 560 - ومعاني القرآن للأخفش: جـ1، ص255 - **والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** لأبي حيان، جـ 1، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ص 56 - ومعاني القراءات للأزهري، جـ 1، ص 160، وهو من شواهد الكتاب، جـ 3، ص 99 - 100.

(119) ويرى البصريون أن «أنْ» لا تعمل مع الحذف من غير بدل، لأنها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، ودليل ضعفها أن من العرب من لا يعملها مظهرة، كقراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿لمن أراد أن يتمّ الرضاعة﴾، وقول الشاعر:

أنْ تقرءان على أسماءَ ويحكما ... مني السلامَ وأن لا تشعرا أحدا

انظر هذه المسألة في: الإنصاف، المسألة 77 - والتصريح، جـ 2، ص 245.

(120) الكتاب، جـ 4، ص 356.

(121) انظر التصريح، جـ 2، ص 369.

(122) الكتاب، جـ 4، ص 356.

(123) وفي قلب الألف والواو والياء همزة في مثل: رسائل، وعجائز، وصحائف، تفسيران: أحدهما، تفسير الخليل، وهو أنها حروف لين، فليس أصلها الحركة، فلما وقعت بعد ألف فعائل همزت. انظر الكتاب، جـ 4، ص 356. وثانيهما تفسير ابن جنى، فقد علل قلب الألف همزة في مثل رسائل، بأنه لما اجتمع ألفان، لم يكن بد من حذف إحداهما أو تحريكها، ولا يجوز الحذف، لأنه بحذف الأولى تفوت الدلالة على الجمع، وبحذف الثانية يتغير بناء الجمع، فحركوا الألف الثانية بالكسر، لتكون كعين فعائل. فلما حركت انقلبت همزة. ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف رسالة. انظر: التصريح، جـ 2، ص369.

(124) انظر: البحر المحيط، جـ 4، ص 271.

(125) الكتاب، جـ 3، ص 601.

(126) الكتاب، جـ 3، ص 605.

(127) الكتاب، جـ 3، ص 462.

(128) انظر شرح اللمع لابن برهان، جـ 2، ص 649 - 650.

(129) الكتاب، جـ 4، ص 160.

(130) واجتلاب هاء السكت في هذا الموضع جائز حسن، وهناك من يقول: اخشْ - ارمْ - ادعْ، بالوقف من غير هاء، وقد يكون وجود هاء السكت واجباً، وذلك في الأفعال التي حذفت فاؤها ولامها. فبقيت على حرف واحد مثل: عِه - من وعي، وِقه من وقى. انظر: شرح المفصل، جـ 9، ص 78، والتصريح، جـ 2، ص 344.

(131) الكتاب، جـ 4، ص 160.

(132) الكتاب، جـ 4، ص 346.

(133) الكتاب، جـ 4 ص 347.

(134) **سورة يوسف**: 90.

(135) انظر التذييل والتكميل: جـ 1، ص 218، وشرح التسهيل: جـ 1، ص 58 - والحجة لابن خالويه، ص198.

(136) التذييل والتكميل، جـ 1، ص 218.

(137) انظر البحر المحيط، جـ 8، ص 16. والتذييل والتكميل، جـ 1، ص 218 - 219.

(138) انظر التذييل والتكميل، ص 219 - والبحر المحيط، جـ 8، ص 16.

وقد خرَّج ابن خالويه هذه القراءة على وجهين:

أحدهما: إجراء المعتل مجرى الصحيح مثل: لم يأتي زيد، فإن من العرب من يفعل ذلك. كما في قول الشاعر:

ألـمْ يَـأتـيـك والأنـبـاءُ تـنـمـى بـمـا لاقـتْ لـبـونُ بـنـي زيـاد

وقد روى سيبويه هذا البيت، ثم قال معقباً: فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل انظر الكتاب، جـ3، ص315 - 316. ومراده بالأصل في الجزم حذف الحركة لا الحرف. وانظر: اللباب، جـ2، ص109،

والإنصاف، ص 30. وثانيهما: أنه أسقط الياء لدخول الجازم، ثم بقيت القاف مكسورة فأشبعها لفظاً فنشأت الياء للإشباع. انظر: الحجة لابن خالويه، ص 198 - 199.

(139) **سورة الزخرف**: 36.

(140) انظر: البحر المحيط، جـ 8، ص 16 – والكشاف، جـ 3، ص 419.

(141) انظر: الكشاف، جـ 3، ص 419.

(142) قال أبو حيان: وله وجه من القياس، وهو أنه كما شبه الموصول باسم الشرط فدخلت الفاء في خبره، فكذلك يشبه به فينجزم الخبر. إلا أن دخول الفاء منقاس إذا كان الخبر مسبباً عن الصلة». انظر البحر المحيط، جـ 8، ص 16.

ويمكن أن يُحمل على هذا الوجه من التوهم، قول الفرزدق:

ومَنْ تطلبْ مساعيكم يداهُ إلى بعض العُلى يومَ الفَخَار

فجزم الفعل «تطلبْ» بعد «مَن» الاستفهامية، والمراد: ليس أحد يطلب ذلك. انظر: **ديوان الفرزدق**، ص 369، شرحه الصاوي، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

(143) شرح المفصل، جـ 7، ص 55 - 56.

(144) **سورة المنافقون**: 10.

(145) انظر حاشية رقم 95.

(146) انظر حاشية رقم 20.

(147) انظر حاشية رقم 28.

(148) شرح المفصل، جـ 7، ص 57 – وانظر: جـ 3، ص 130.

(149) وهو رؤبة: انظر: **الجنى الداني في حروف المعاني** للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ص 128 – وشرح التسهيل، جـ 1، ص 299، جـ 2، ص 30 – والمغني، جـ 1، ص 190 - 191 – والتصريح: جـ 1، ص 174 – وحاشية **الأمير علي المغني**، جـ 1، بحواشي **المغني**، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ص 191.

(150) انظر المغني، جـ 1، ص 191.

(151) **سورة العنكبوت**: 6.

(152) **سورة المنافقون**: 1.

(153) انظر ديوانه، ص 98.

(154) انظر **ديوان طرفة**، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 67.

(155) انظر: الجنى الداني: 128 – وشرح التسهيل: جـ1، ص299، جـ2، ص29-30، والمغني: جـ1، ص191.

(156) انظر التصريح: جـ1، ص174 – والمغني: جـ1، ص191.

(157) انظر الجنى الداني: 128.

(158) المغني: جـ2، ص97.

(159) وهو لعقبة بن الحارث الأسدي، وصدره: معاوي إنَّنا بشرٌ فأسجحْ، انظر: الكتاب، جـ 2، ص 344 – والمغني، جـ 2، ص 97 – وحاشية الأمير علي المغني، جـ 2، ص 97 – وشرح اللمع لابن برهان، جـ 1، ص 60.

(160) المغني، جـ 2، ص 97.

(161) الكتاب، جـ 2، ص 344.
(162) التصريح، جـ 2، ص 361.
(163) المغني، جـ 2، ص 97.
(164) المغني، جـ 2، ص 98.
(165) **سورة القلم**: 9.
(166) انظر: شرح اللمع، جـ 2، ص 357، 359 - والكشاف، جـ 4، ص 127 - والبحر المحيط، جـ 8، ص 309.
(167) انظر البحر المحيط، جـ 8، ص 309.
(168) انظر: البحر المحيط، جـ 8، ص 309، وشرح اللمع، جـ 2، ص 359.
(169) المغني، جـ 2، ص 98.
(170) **سورة غافر**: 36 - 37.
(171) انظر: معاني القراءات للأزهري، جـ 2، ص 346 - والكشاف، جـ 3، ص 428 - وشرح اللمع، جـ2، ص 356، - والبحر المحيط، جـ 7، ص 465.
(172) **سورة عبس**: 4.
(173) قرأ عاصم والأعرج بالنصب والباقون بالرفع. المحرر الوجيز، جـ 5، ص 437 - والتحبير، ص 197.
(174) **سورة عبس**: 3.
(175) انظر: البحر المحيط، جـ 7، ص 466 - ومعاني القراءات، جـ 2، ص 347- والمغني، جـ 2، ص 98.
(176) الكتاب، جـ 3، ص 160.
(177) انظر: البحر المحيط، جـ 7، ص 466.
(178) وهو نافع بن سعد الطائي. انظر: **الإنصاف**، جـ 1، ص 219.
(179) انظر: شرح الكافية للرضي، جـ 2، ص 406 - والإنصاف، جـ 1، ص 221 - وشرح ابن الناظم، ص 244.
(180) **سورة هود**: 71.
(181) الكشاف، جـ 2، ص 225.
(182) وهي قراءة ابن عامر وحمزة، وحفص عن عاصم. انظر: الحجة للفارسي، جـ 4، ص 364 - ومعاني القرآن للأخفش، جـ 2، ص 255 - والمحرر الوجيز لابن عطية، جـ 3، ص 189 - والبحر المحيط، جـ 5، ص 244 - والحجة لابن خالويه، ص 189.
(183) انظر حاشية رقم 28 من هذا البحث.
(184) انظر: المغني، جـ 2، ص 97.
(185) انظر: الحجة، ص 189.
(186) انظر: الحجة، ص 189.
(187) انظر: الحجة، جـ 4، ص 364.
(188) انظر: المحرر الوجيز، جـ 3، ص 190.
(189) انظر: البحر المحيط، جـ 5، ص 244.
(190) انظر: معاني القرآن، جـ 2، ص 355.
(191) انظر: الحجة، جـ 4، ص 364.
(192) انظر: الحجة، جـ 4، ص 264 - والحجة لابن خالويه، ص 189.

AJH
99

(193) انظر: الحجة، جـ 4، ص 364.
(194) **سورة المنافقون**: 10.
(195) **سورة المنافقون**: 10.
(196) انظر: الكتاب، جـ 4، ص 347.
(197) الكتاب، جـ 3، ص 28 - 29.
(198) الكتاب، جـ 3، ص 51.
(199) الكتاب، جـ 4، ص 160.
(200) انظر: البحر المحيط، جـ 4، ص 515، جـ 5، ص 244، جـ 7، ص 466.

❊ ❊ ❊